مجلة جامعة الملك سعود، م ١، العلوم التربوية (١، ٢)، ص ص ١٢٩ ـ ١٥٢ (١٤٠٩هـ /١٩٨٩م)

العلاقة السالبة بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي وأثرها على جودة التعليم

عبدالعزيز عبدالوهاب البابطين

أستاذ مساعد، قسم التربية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض،

المملكة العربية السعودية

ينصب موضوع هذه الدراسة على توضيح العلاقة السلبية المتبادلة بين المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية وآثرها على جودة التعليم في المملكة العربية السعودية. فكانت المدرسة الثانوية تزود الجامعة بطلاب يعانون من نقص في الإعداد لمواصلة تعليمهم الجامعي بصورة مرضية وبالمقابل تقوم الجامعة بقبول وإعداد مدرسين للتدريس في المدرسة الثانوية ليسوا على مستوى الجودة المطلوبة.

هدف هذه الدراسة هو إيجاد تعاون وتنسيق وفتح قنوات اتصال بين المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية من شأنه رفع مستوى التحصيل العلمي لدى طلاب المرحلتين وانتقاء أفضل المدرسين وإعدادهم للقيام في مهنة التدريس بالمرحلة الثانوية.

وقد استعرضت الدراسة ضعف المستوى لدى خريجي المرحلة الثانوية واستعرضت أيضا وضع الجامعات الراهن في كيفية اختيار مدرسي المرحلة الثانوية وإعدادهم. وقد تم التوصل إلى حلول مناسبة للمشكلات المطروحة نتيجة لاعتماد الباحث على تجارب عربية وعالمية.

مقدمة

من المؤكد أن المدرسة الثانوية لا تعمل في فراغ وبمعزل عن المؤسسات التربوية والاجتماعية بل تؤدي من خلال ارتباطها الوثيق بالمدرسة الابتدائية والمتوسطة من جهة وبالمرحلة الجامعية من جهة أخرى. وكذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى التي تحيط بها، ويتوقف نوع المدرسة على نوع ارتباطها بالمؤسسات التربوية

الاجتماعية المحيطة بها. غير أن الحديث عن علاقة المدرسة الثانوية بكل ما يحيط بها من مؤسسات تربوية واجتماعية قد يتشعب ويطول كثيرا، لذا سينصب التركيز على نوع الصلة بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي فقط.

مشكلة الدراسة

توضيح العلاقة السالبة المتبادلة بين المرحلتين الثانوية والجامعية وأثرها على جودة التعليم فيهما بالمملكة العربية السعودية.

والمقصود بذلك هو أن المدرسة الثانوية تقوم بتزويد الجامعة بطلاب يعانون من نقص في الإعداد لمواصلة تعليمهم الجامعي بصورة مرضية وبالمقابل تقوم الجامعة بقبول وإعداد مدرسين للتدريس في المرحلة الثانوية ليسوا على مستوى الجودة المطلوبة.

وتقوم هذه الدراسة على افتراض هو أن قيام التعاون والتنسيق وفتح قنوات اتصال بين المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية سوف يؤدي إلى رفع مستوى التحصيل العلمي لدى طلاب المرحلتين.

وحيث إن التفكير في مدى ملاءمة إعداد الطالب الثانوي للمرحلة الجامعية بدأ يزداد يوما بعد يوم، وقد يقودنا هذا التفكير إلى التساؤل حول مدى كفاءة التعليم الثانوي وصياغة أهدافه وتصميم مناهجه وإعداد معلميه ومديريه وتدريبهم وبالتالي مدى ملاءمة بنية التعليم الحالية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

ومن المستحسن أن نعرض نبذة تاريخية موجزة عن التطور الكمي لعدد المدارس وعدد الطلاب في المرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية بغرض التمهيد لمناقشة الجانب النوعي للتعليم.

التطور الكمي للتعليم الثانوي للبنين في المملكة العربية السعودية

خطا التعليم الثانوي السعودي خطوات كبيرة وحثيثة إلى الأمام خلال فترة زمنية

قصيرة نسبيا، حيث كان عدد المدارس الثانوية في عام ١٣٧٨هـ خمس عشرة مدرسة منها مدرسة ثانوية واحدة فقط كاملة التشكيل وأربع عشرة مدرسة ملحقة بالمدرسة المتوسطة، [١، ص ٥٨] في حين بلغ عدد مدارس البنين الثانوية لعام ١٣٩٤/١٣٩٥هـ ١٥٦ مدرسة وعدد الطلبة يقدر بـ ٣١,٣٣٣ طالبا. وفي عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ أي بعد خمس سنوات زاد عدد المدارس الثانوية بنسبة ٤٥٪ تقريبا وزاد عدد الطلبة بنسبة ٤٨٪ تقريبا. وخلال ثلاث سنوات، أي في عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ، زاد عدد المدارس بنسبة ٦٤٪ تقريبا وزاد عدد الطلبة في المدارس الثانوية بنسبة ٧٣٪ تقريبا، (انظر جدول١).

جدول ١. التطور الإحصائي لطلاب ومدارس البنين الثانوية للأعوام الدراسية التالية: ١٣٩٤/ ١٣٩٥ و ١٣٩٩/ ١٤٠٠ و ١٤٠٣/ ١٤٠٤هـ

السنوات	١٣٩٤/ ١٣٩٥هـ ١٩٧٤/ ١٩٧٥م	١٣٩٩/ ١٤٠٠هـ ١٩٧٩/ ١٩٨٠م	١٤٠٣/ ١٤٠٤هـ ١٩٨٣/ ١٩٨٤م
عدد المدارس الثانوية	١٥٦	٣٤٣	٥٣٣
عدد الطلبة	٣١٣٣٣	٦٤٦٢٧	٨٨٢٠٩

المصدر: وزارة المعارف، مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي، قسم الإحصاء، إحصاءات التعليم في المملكة العربية السعودية ١٤٠٢/١٤٠٣هـ، ١٤٠٣/١٤٠٤هـ.

ويقدر عدد الذين تقدموا إلى امتحان الثانوية العامة ــ لمؤسسات التعليم الثانوي كافة للعام الدراسي ١٤٠٤/١٤٠٥هـ يربو على ستين ألف طالب وطالبة [٢]. ويتبين من هذا العرض الإحصائي أن اهتمام المسؤولين عن التعليم في المملكة العربية السعودية يتجه نحو بناء المدارس وتوفير مقعد لكل مواطن يرغب بالالتحاق في التعليم العام، فالهدف الأساسي للمؤسسات التعليمية هو نشر التعليم وتعميمه كي تستوعب أكبر عدد ممكن من الأطفال والشباب الذين هم في سن التعليم العام. ومن الملاحظ أن الاهتمام كان منصبا على الجوانب الكمية من التعليم وذلك بسبب تزايد أعداد الطلبة وإقبالهم على التعليم مما يؤثر سلبا على نوعية التعليم. وحيث إن هذه الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة يقابلها نقص في عدد الكفاءات البشرية الجيدة من المعلمين داخل المدرسة مما اضطر القائمون على

التعليم للجوء إلى توظيف ممن هم ليسوا على المستوى المطلوب لاحتواء هذه الزيادة وهذا قد يؤثر سلبا على مستوى تحصيل الطلبة العلمي . حيث دلت الإحصائيات على أن المعلمين غير المؤهلين تربويا يمثلون ٥٨٪ من المجموع الكلي للمعلمين العاملين في المدارس الثانوية في المملكة العربية السعودية [١ ، ص ٩٤].

ونظام التعليم في المملكة العربية السعودية مشابه إلى حد كبير لمثيلاتها من الدول العربية الشقيقة من حيث إن الكل يسعى بخطى حثيثة لتوسيع التعليم ونشره على المستويات كافة للحاق بعجلة التطور وللإيمان الراسخ بأهمية التعليم كأداة للتقدم والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي . ويكفي دليلا على ذلك أن نذكر أن إحصاءات التعليم الثانوي العربي تشير إلى أن عدد تلاميذه قد ازداد سنة ١٩٧٧/١٩٧٨م وسنة ١٩٧٩/١٩٨٠م ـ أي بعد سنتين بنسبة تتراوح بين ١٢٪ و ١٠٠٪ باختلاف الأقطار العربية [٣، ص ٢٧]. كما أن زيادة عدد طلاب التعليم الثانوي أدت إلى زيادة في عدد الطلاب الملتحقين في التعليم الجامعي ، حيث بلغ عددهم في أغلب الأقطار العربية بنسبة تتراوح بين ٥٠٪ و ٣٠٠٪؛ أما في المملكة العربية السعودية والكويت، فقد بلغت هذه الزيادة في أواخر السبعينات الميلادية أربعة أضعاف ما كانت عليه في أولها [٣، ص ٢٦].

ونلاحظ الترابط الكمي الواضح بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي حيث إنه كلما زاد عدد طلاب التعليم الثانوي زاد عدد طلاب التعليم الجامعي . وهذه معادلة بسيطة لأن التعليم الثانوي العام السعودي يسعى بالواقع إلى تحقيق غرض واحد ـ إلى جانب الثقافة العامة ـ وهو الإعداد للمرحلة الجامعية [٢]. وقد أكد هذه الحقيقة الدكتور عبدالمعطي ـ الخبير العربي للبحوث التربوية بالكويت ـ بقوله «المدرسة الثانوية في العالم العربي مازالت في صورتها الغالبة مدرسة تحضيرية للجامعة، ليس من أهدافها الإعداد لبدايات المهنة» [٤ ، ص ٦٤].

وعلى الرغم مما حققه النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية من تطور كمي وكيفي إلا أنه مازال يعاني من بعض المشكلات التي تعيق مسيرته نحو تحقيقه لأهدافه وتؤثر على مدى استجابته لخطط التنمية .

ضعف المستوى لدى خريجي الثانوية العامة

وعلى الرغم من أن المدرسة الثانوية العامة تسعى لتحقيق هدف الإعداد للمرحلة الجامعية فقط إلا أننا نجد الكثير من طلابها لم يصلوا للمستوى العلمي المطلوب الذي يؤهلهم للاستمرار في المرحلة الجامعية بدون تعثر. ومما يدل على ذلك معاناة طلاب التعليم الثانوي من مشكلات خاصة في الإعداد العلمي، ومن هذه المشكلات ما يلي [٣، ص ٣٤]:

١ ـ معاناة الطلبة من نقص في إتقان اللغة العربية.

٢ ـ معاناة الطلبة من نقص الإعداد باللغة الإنجليزية والتي تعتبر لغة التدريس الأولى بالنسبة لبعض العلوم في الجامعات العربية.

٣ ـ معاناة الطلبة من نقص في الرياضيات وعدم تدربهم على التجارب العلمية وعدم تربية ملكة الملاحظة والاستنتاج فيهم.

٤ ـ معاناة الطلبة من مشكلة تعودهم على طرق تدريس معتمدة أساسا على أسلوب الحفظ والاستماع.

٥ ـ معاناة الطلبة من مشكلة عدم تعودهم المطالعة الذكية والمقارنة بين الآراء. وعلى الرغم من السنوات الطويلة التي يمضيها طالب التعليم الثانوي في دراسة اللغة العربية إلا أنه يعجز عجزا واضحا في استخدامها بصورة جيدة أثناء اتصالاته مع الآخرين فدراسته للغة العربية لا تمتد بشكل فعال إلى الاستعمال بل تقف عند حد الاسترجاع فقط [٤، ص ٦٤]. كما يتضح أن طرق التدريس المستخدمة في المدرسة الثانوية لا تهتم بالمهارات العقلية العليا مثل التحليل والربط والاستنتاج مما أدى إلى وجود فجوة بين ما يتعلمه الطالب وما يعايشه في حياته اليومية والاجتماعية. ومن العوامل الرئيسة التي ساعدت على تدني مستوى تدريس اللغة العربية هو عدم الاختيار الموفق للمدرس الكفؤ الذي يمكنه القيام بهذه المهمة الحيوية. وحيث إن المؤتمرين في «ندوة مناهج اللغة العربية في التعليم ما

قبل الجامعي في الوطن العربي» أحسوا بهذه الحقيقة فأوصوا بتشجيع العناصر الممتازة من الطلاب على الالتحاق بمؤسسات إعداد المعلمين للحصول على خريجين أكفاء لما في ذلك من أثر في النهوض بالعلمية التعليمية» [٥، ص ٢٣] .

ومن مؤشرات إخفاق المدرسة الثانوية العربية العامة في تحقيق أهدافها في إعداد الطلاب إعدادا ملائما للتعليم الجامعي هو فرض بعض كليات الجامعات الخليجية برامج إعدادية بغرض تهيئة الطالب لمواصلة الدراسة الجامعية بدون تعثر. ومما يثير التساؤل هو أن مثل هذه البرامج عادة تنظم في مواد سبق للطالب دراستها في التعليم العام ولسنوات عديدة. ومن الأمثلة على ذلك ــ لا الحصر ــ هو أن الكلية الجامعة بالبحرين تتيح للطالب الملتحق بها أن ينظم إلى برنامج إعدادي مدته سنة دراسية كاملة يهيىء للطالب دراسة مكثفة في المواد الدراسية التالية: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والدراسات الإسلامية، والرياضيات، والعلوم [٦، ص ص ٧ـ٨] . وتتطلب جامعة قطر من طلابها دراسة تمهيدية قبل الالتحاق بالبرامج العادية [٧، ص ص ٥ـ٧].

ومن شروط القبول بجامعة الملك سعود ــ الجامعة الأم في المملكة العربية السعودية ــ أن يجتاز الطالب وبنجاح دورة مكثفة لمدة فصل دراسي كامل باللغة الإنجليزية قبل التحاقه بالكليات التالية: كلية العلوم، كلية الطب، كلية العلوم الطبية التطبيقية، وكلية طب الأسنان، وكلية الصيدلة، وكلية العلوم الإدارية، وكلية الاقتصاد والإدارة في القصيم، وبعض أقسام كلية الآداب، وإلى جانب ذلك تقدم بعض كليات الجامعة دورات مكثفة لطلابها في مجالي الرياضيات والعلوم [٨، ص ١٠؛ ٩، ص ١٢؛ ١٠، ص ص ٢٦، ٣٦، ٥٦؛ ١١، ص٧]. كما أنه من المتوقع قريبا إقامة دورات تأهيلية في اللغة العربية لطلاب كلية التربية وذلك في سبيل تهيئتهم للدراسة في الكلية بدون تعثر [١٢]. وقد تحذو كلية الآداب حذو كلية التربية في هذا المجال.

ومما تقدم يتضح أن معظم كليات جامعة الملك سعود تقدم دورات تأهيلية متنوعة لطلابها بقصد رفع كفاءتهم في المواد التالية: اللغة الإنجليزية، واللغة العربية، والرياضيات والعلوم. وتعتبر هذه المواد موادا أساسية في مناهج التعليم العام حيث إنه

يفترض التحاق الطالب أو الطالبة بالتعليم الجامعي بحصيلة: اثنتي عشرة سنة دراسية ـ على الأقل ـ لغة عربية، وست سنوات دراسية ـ على الأقل ـ لغة إنجليزية. أما بالنسبة لمادتي العلوم والرياضيات فيبدأ بتدريسها في بداية المرحلة الابتدائية ويستمر حتى نهاية المرحلة الثانوية بالنسبة للطالبة أو الطالب بالقسم العلمي، وتنتهي بنهاية الصف العاشر بالنسبة للطالبة أو الطالب بالقسم الأدبي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا تقدم الجامعات دورات تأهيلية في مواد سبق للطالب أن درسها واجتازها بنجاح في المرحلة الثانوية؟ وما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ذلك؟ هل السبب هو انتقاء أفضل الطلاب المتقدمين للتعليم الجامعي؟ أم أن السبب هو الإحساس الحقيقي بضعف الطالب الثانوي والعمل على رفع كفاءته حتى لا يتعثر في مسيرته الجامعية؟ وبكلمة أخرى، هل الدورات المكثفة هي أداة استبعاد أم أنها أداة تحسين ورفع الكفاءات؟ وعلى أية حال، هي في كلا الحالين تؤدي إلى زيادة نفقات التعليم الجامعي مما قد يؤثر على كفاءته الداخلية. كما أن قضية تكرار بعض المقررات الدراسية وإعادتها وتداخلها بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي هي نتيجة لعدم وجود التنسيق بينهما والذي سيؤول قطعا إلى زيادة الإنفاق على قطاع التعليم عموما والتعليم الجامعي خاصة.

وقد أثبتت إحدى الدراسات أن ثلث البرنامج الدراسي الذي يدرسه الطالب في السنتين الأوليين من المرحلة الجامعية في مجال اللغة القومية، والعلوم، والرياضيات والعلوم الاجتماعية سبق له دراسته في المرحلة الثانوية [١٣؛ ١٤، ص ص ٢-٤]. وأن إعادة الطلاب لنسبة كبيرة من البرنامج الدراسي في السنتين الأوليين من المرحلة الجامعية ينتج عنه خيبة أمل كبيرة لدى الطالب الجامعي في عدم جدوى التعليم [١٥]. وإلى جانب ذلك الإحساس النفسي من قبل الطلاب، هناك حقيقة أخرى وهي إضافة تكاليف جديدة على التعليم الجامعي. وقد أشارت دراسة قام بها بلنكرد Blanchard إلى أن النفقات التي دفعها ثلاثة ملايين طالب أمريكي في السنتين الأوليين من التعليم الجامعي تقدر بحوالي ٤٢٠ مليون دولار مقابل تعليمهم مقررات دراسية سبق للدولة أن وفرتها لهم خلال تعليمهم الثانوي [١٥، ص ١٧]. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الباحث لم يعثر على دراسات خليجية في هذا المجال ليستشهد بها.

والسؤال الذي يبحث عن إجابة هو: لماذا ينفرد التعليم الجامعي بمسؤولية تقديم برامج علاجية لإصلاح ما أفسده التعليم العام؟ ثم ما هو دور المدرسة الثانوية حيال هذه المشكلة؟

من المسلم به أن تكلفة الطالب الثانوي أقل من كلفة الطالب الجامعي عموما. وخاصة بالمملكة العربية السعودية وذلك لأن الطالب الجامعي السعودي يحصل على مكافأة عند قبوله في الجامعة ويهيىء له السكن المناسب ويحصل على تخفيض لشراء الكتب وتناول وجبات الطعام. . إلخ. ومن المنظور التربوي يتضح أن المدرسة الثانوية هي المكان الأنسب لإقامة برامج علاجية للطلاب الذين يعانون من نقص في الإعداد الأكاديمي للمرحلة الجامعية. وأكدت إحدى الدراسات على أن الكثير من الطلاب الذين هم بحاجة إلى برامج علاجية remediation يرون أن المدرسة الثانوية أفضل من الجامعة في تقديم مثل هذه البرامج [١٦، ص ٥]. ودلت دراستان [١٣؛ ١٥] أيضا على أن المدرسة الثانوية يمكن أن تدرس المقررات العامة general education أو مواد الإعداد العام بشكل أكثر فاعلية من الجامعة. ومما يؤيد إقامة البرامج العلاجية في المدارس الثانوية المحاولات الجادة في بعض الجامعات العريقة في ولاية أوهايو حيث رأت هذه الجامعات أن السبب الحقيقي وراء إقامة برامج علاجية على المستوى الجامعي يرجع إلى نقص الخدمات المقدمة في مجال التوجيه والإرشاد الطلابي على المستوى الثانوي مما دفع بالطالب إلى اختيار تخصص غير متفق وميوله، أو استعداداته. وبعد تطبيق نظام التوجيه والإرشاد الطلابي بصورة جدية في المدارس الثانوية لوحظ ولأول مرة تناقص أعداد الطلاب المسجلين على البرامج العلاجية في الجامعة، ومن المتوقع إلغاء البرامج العلاجية تماما في الجامعات المذكورة في ولاية أوهايو وذلك في مدة أقصاها خريف ١٩٨٦م [١٧، ص ٩٠].

ونظام التوجيه والإرشاد الطلابي ساعد الطالب في اختيار التخصص الذي يتفق وقدراته واستعداداته وميوله ويبين للطالب مدى علاقة هذا الاختيار بالخطط التنموية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وحتى يتمكن نظام التوجيه والإرشاد الطلابي من القيام بدوره على أحسن وجه ينبغي أن يكون بمقدوره استخدام اختبارات مقننة في مجالات متنوعة وبالأخص في مجال التحصيل العلمي لكل مادة من مواد المرحلة الثانوية. ويمكن أن نجمل مبررات استخدام اختبارات تحصيلية مقننة على مستوى المرحلة الثانوية بما يلي:

١ ـ إن قبول الطالب في المرحلة الجامعية مبني أساسا على المجموع الكلي لدرجاته في مقررات السنة الأخيرة ــ فقط ــ من التعليم الثانوي . وبذا نكون قد أغفلنا أداء الطالب خلال السنتين الأوليين في التعليم الثانوي ، وركزنا على السنة الأخيرة فقط من هذا التعليم . وحيث إن الاعتماد على درجات السنة الأخيرة فقط لا تعطي صورة واضحة متكاملة لأداء الطالب في المرحلة الثانوية ، لذلك أصبح من الضروري الاعتماد على الاختبارات التحصيلية المقننة لكل مادة درسها الطالب في المرحلة الثانوية لمعرفة مستوى الطالب بدقة ومن ثم توجيهه بما يتفق وقدراته الحقيقية .

٢ ـ لا تعتبر الامتحانات التوجيهية العامة قياسا دقيقا يمكن الاعتماد عليه في تحديد مستوى الطالب بدقة ، وهي بذلك تعتبر أداة قياس تنقصها الصحة والثبات [١٨ ، ص ص ١٠٦-١٠٧] . ويصف الدكتور عطية الامتحانات النهائية العربية بأنها غير صادقة ولا تعطي نتائج وثيقة وثابتة [١٩ ، ص ص ١٥٩-١٦٠] .

حيث إن التقديرات التي يحصل عليها الطالب في المدرسة الثانوية لا تعبر عن تحصيله الأكاديمي وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد القدرة الحقيقية للطالب في مواصلة تعليمه الجامعي . غير أن الاختبارات التحصيلية المقننة سوف تساعدنا في تحديد مستوى الطالب بدقة ومنحه شهادة بمستواه الحقيقي ومن ثم توجيهه حسب قدراته واستعداداته . ويمكن الانتفاع من الاختبارات التحصيلية المقننة في تحديد مدى حاجة الطالب أو عدم حاجته إلى مقررات علاجية في وقت مبكر نسبيا .

ويمكن القول : إن ضعف الإعداد العلمي لدى طالب المدرسة الثانوية العامة أدى إلى تعثره خلال دراسته الجامعية . وبعبارة أخرى ، تقيم المدرسة الثانوية العامة علاقة سلبية مع التعليم الجامعي من خلال دفعها مجموعات من الطلاب غير المعدين إعدادا علميا مناسبا إلى المرحلة الجامعية . كما أن المرحلة الجامعية والمتمثلة في كليات التربية تنتهج سياسة قبول مدرسين للمدرسة الثانوية ليست على المستوى المنشود . وفيما يلي سنسلط الأضواء على الشق الثاني من المشكلة .

تأثير الجامعة السلبي على المدرسة الثانوية العامة

شروط القبول بكليات التربية

إن إقبال الطلاب على التعليم الثانوي يزداد ويتعاظم عاما بعد عام، مما اضطر بعض كليات التربية إلى النزول بمجموع درجات القبول إلى نسب منخفضة استجابة منها للضغوط الشعبية على التعليم والحاجة الماسة للمعلمين [٢٠، ص ١٢]. ومن المتوقع أن يزداد الوضع سوءا، طالما استمرت الزيادة على طلب التعليم العام وذلك نتيجة لزيادة عدد السكان، والأخذ بمبدأ ديمقراطية التعليم، والوعي المتزايد من قبل أفراد المجتمع بأهمية التعليم وبرسالته. ونتيجة للطلب المتزايد على التعليم الثانوي قامت كليات التربية بقبول أعداد كبيرة من الطلاب ليسوا على المستوى النوعي المطلوب. فضلا على أن الجامعات العربية قد واجهت أعدادا كبيرة من المعلمين غير المؤهلين التأهيل الكافي للعمل في مهنة التدريس [٢١، ص ١٧٣] تحت ستار الحاجة لسد النقص من المعلمين الذي يعاني منه التعليم العام. كما أن بعض الجامعات تقوم بتوجيه بعض خريجيها إلى مهنة التدريس بدون أي إعداد تربوي وذلك لعدم إيمانها الواضح برسالة كلية التربية، وحيث إن «المتتبع لنشأة الجامعات في المملكة يجد أن أولى جامعاتها وهي جامعة الملك سعود (جامعة الرياض سابقا) وثاني جامعاتها جامعة الملك عبدالعزيز لم يكن بين كلياتها المختلفة أو بين برامجها وأهدافها ما هو مخصص لإعداد المعلم بصورة مقصودة ومخططة تربويا» [٢٢، ص ٧].

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن أقدم وأكبر كليتي تربية في المملكة قد أنشئتا أصلا بمجهود وزارة المعارف لسد حاجتها من المعلمين المؤهلين تربويا ثم ضمتا بعدئذ إلى الجامعات السعودية.

إن شروط القبول في الجامعات السعودية مبنية أساسا على معدل الطالب التراكمي في امتحان التوجيهية (الثانوية) العامة. والحقيقة المرة هي أن الطالب الذي يقبل بالجامعة ومعدله العام لا يؤهله للحصول على قبول في قسم من أقسام الكليات الأخرى داخل الجامعة ـ عادة ـ ما يوجه. إلى كلية التربية لأنها تقبل بالحد الأدنى من شروط القبول. وإلى جانب استقبال كلية التربية للطلاب من ذوي المعدلات الضعيفة فإنها أيضا تسمح

للطلبة المتعثرين دراسيا في أقسام الكليات المختلفة داخل الجامعة بالتحول إليها. أضف إلى ذلك أن نظام الجامعة يسمح لطلاب كلية التربية المتفوقين بالتحول إلى كليات أخرى وذلك تحت شعار حرية الطالب في تغيير الرغبة. وقد دلت البيانات [٢٣] الصادرة من عمادة القبول والتسجيل بجامعة الملك سعود والخاصة بالطلاب المحولين من وإلى كلية التربية على البيانات الموضحة في الجدولين ٢ و ٣ .

جدول ٢ . طلبة محولون إلى كلية التربية من كليات الجامعة الأخرى

نوعية الطلاب	النسبة المئوية من المجموع العام للطلاب المحولين إلى كلية التربية	معدلهم التراكمي
طلبة أخفقوا بالدورات التي أقيمت بالكليات الأخرى	٣٦,٤٪	صفر ـ لعدم احتساب أية ساعة دراسية لهم
طلبة راسبون	٢٢,٧٪	أقل من ٢
طلبة ناجحون	٤٠,٩٪	٢ فأكثر

جدول ٣ . طلبة محولون من كلية التربية إلى كليات الجامعة الأخرى

نوعية الطلاب	النسبة المئوية من المجموع العام للطلاب المحولين إلى كلية التربية	معدلهم التراكمي
طلبة راسبون	٤,٤٪	أقل من ٢
طلبة ناجحون	٩٥,٦٪	٢ فأكثر

ومن قراءة البيانات الموضحة في الجدولين ٢ و ٣ تبين أن نسبة الطلبة المحولين إلى كلية التربية والحاصلين على معدل تراكمي «٢» فأكثر يمثلون ٤٠,٩ من المجموع الكلي للطلبة المحولين إلى كلية التربية في حين تبين أن نسبة الطلبة المحولين من كلية التربية والحاصلين

على معدل تراكمي «٢» فأكثر يمثلون ٩٥,٦٪ من المجموع الكلي للطلبة المحولين من كلية التربية.

والحقيقة أن كلية التربية تواجه مشكلة صعبة في اجتذاب طلبة متفوقين لأن كليات الجامعة ذات المنزلة الاجتماعية المرموقة كالطب والهندسة والعلوم الإدارية تجتذب أفضل الطلاب إليها. أما كلية التربية فلا تجتذب إلا النوعيات غير الجيدة التي لا تستطيع أن تقوم بدورها على أحسن وجه وذلك لعدم تكافؤ المنافسة بينها وبين بعض كليات الجامعة ذات السمعة الممتازة. ومشكلة عدم اجتذاب كليات التربية للعناصر البشرية الجيدة لمهنة التدريس تعتبر مشكلة تعاني منها كثير من الأنظمة التربوية في العالم وعلى سبيل المثال ــ لا الحصر ــ أشارت دراسات عديدة أجريت على المستوى القومي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن عددا كبيرا من الطلبة في الولايات المتحدة الأمريكية ممن تجتذبهم مهنة التدريس كان تحصيلهم العلمي أدنى من زملائهم الذين اجتذبتهم مهن أخرى [٢٤؛ ٢٥، ص ٢٢؛ ٢٦؛ ٢٧].

وينصب تفكير بعض المهتمين بقضية اجتذاب عناصر بشرية جيدة لمهنة التدريس حول القضايا المادية كالمطالبة بزيادة رواتب المعلمين، غير أن هذا الاتجاه سوف يشجع الكثير من ذوي الكفاءات المتواضعة بالانخراط في مهنة التدريس وقد يكون هذا الحل حلا جيدا لمشكلة نقص عدد المعلمين، إلا أنه لا يكفي بأن يكون حلا جذريا لاجتذاب نوعيات بشرية جيدة لمهنة التدريس.

ولكي تجتذب مهنة التدريس كفاءات بشرية جيدة ينبغي تحسين ظروف عمل المعلم داخل المدرسة وذلك باتخاذ الخطوات التالية:

١ ـ تخفيف العبء التدريسي حتى يتمكن المدرس من تحضير دورسه على أحسن وجه والنظر في دفاتر طلابه وسجلاتهم لتوجيههم ومتابعتهم لما يخدم القضية التربوية.

٢ ـ تهيئة غرف بمكاتب مناسبة ورفوف لكل اثنين أو ثلاثة من المدرسين داخل

المدرسة ليتمكن المدرس من توجيه طلابه وإرشادهم لما يتفق وقدراتهم ورغباتهم ولكي يشعر المدرس بنوع من الخصوصية داخل المدرسة.

٣ ـ تسهيل مهمة المعلم الكفء في الاشتراك أو الحضور إلى الندوات والمؤتمرات والدورات التربوية داخل البلد ومواصلة التعليم للحصول على درجات جامعية عليا.

٤ ـ ينبغي على مدير المدرسة أن يشرك المعلمين باتخاذ القرارات داخل المدرسة كي يشعروا بالولاء والانتماء إلى المجتمع المدرسي.

٥ ـ عدم تكليف المعلم بأمور بعيدة عن طبيعة عمله كالقيام بالإشراف على مطعم المدرسة وتوزيع المقررات الدراسية على الطلبة . . . الخ.

٦ ـ ضرورة تبني سياسة حكيمة ودقيقة للتمييز بين المعلم الكفء والمعلم غير الكفء وذلك بوضع نظام مراتب ودرجات وظيفية للمعلمين على ضوئه يمكن منح المعلم الكفء درجة مع زيادة راتبه كلما أمضى فترة زمنية محددة في العمل المثمر في سبيل دفعه للعمل المخلص الجاد الذي سوف يسهم في رفع مستوى التحصيل العلمي لدى الطلاب.

ضعف التحصيل العلمي لدى طلاب كلية التربية

إن طلاب كلية التربية يعانون من مشكلة تدني مستوى التحصيل قياسا بزملائهم الطلاب في الكليات الأخرى. ومما يزيد الموقف سوءا هو تدني مستوى التحصيل العلمي لدى طلاب الجامعة عامة، حيث أشارت نتائج الدراسة التحليلية لفروق التحصيل بين خريجي جامعة الملك سعود وخريجاتها إلى أن ٥٢٪ من خريجي الجامعة يعانون من تحصيل علمي منخفض [٢٨]. ويفهم من ذلك أن الجامعة لا تمد المجتمع بالعدد الكافي من الكفاءات البشرية الجيدة التي تستطيع القيام بتنفيذ الخطط التنموية الاجتماعية والاقتصادية الطموحة على أكمل وجه. وهذا بطبيعة الحال له انعكاساته السلبية على مهنة التدريس خاصة عندما تتجه أعداد كبيرة من الطلاب إلى مهنة التدريس وهي غير قادرة على تحمل أعباء المهنة بسبب ضعف التحصيل العلمي أو عدم الرغبة في التدريس أو كليهما معا. ومن

غير الجائز أن يعهد بالتدريس في المدرسة الثانوية لمعلمين من ذوي التحصيل العلمي المنخفض أو من غير الراغبين أصلا في مهنة التدريس، لأن ذلك سيؤدي قطعا إلى تكرار النتيجة التي نحن بصدد مناقشتها وهي أن المدرسة الثانوية سوف تستمر بتخريج طلاب ليسوا على المستوى النوعي المطلوب في مواصلة تعليمهم الجامعي.

ومما سبق عرضه تبين أن المدرسة الثانوية العامة لم تحقق هدفها الوحيد في إعداد الطلاب لمواصلة تعليمهم الجامعي على الوجه المطلوب. ويرى البعض أن مشكلة ضعف التحصيل العلمي لدى الطالب الجامعي سببه المدرسة الثانوية والضعف الذي يعاني منه الطالب الثانوي سببه هو فشل المدرسة المتوسطة في إعداد طلابها الجيد، وتلقي المدرسة المتوسطة اللائمة في ضعف مستوى طلابها على المدرسة الابتدائية، وعندما تلاحظ المدرسة الابتدائية ضعف طلابها تعزي الأمر إلى عدم اهتمام الآباء والأمهات بتربية أبنائهم وهكذا. وبعبارة أخرى كل مرحلة من مراحل التعليم تبريء نفسها من مسؤولية ضعف التحصيل لدى طلابها وتلقي بالمسؤولية كاملة على المرحلة السابقة. وبهذا الاتجاه تطمس الحقيقة حيث إنه من غير المنطقي أن تتحمل مرحلة ما دون سواها كل أبعاد هذه المشكلة. حيث إن كل مرحلة تؤثر وتتأثر بالمراحل السابقة والتالية لها في آن واحد. وعلى ضوء ذلك يمكن ذكر بعض عوامل تأثير الجامعة السلبي على المدرسة الثانوية العامة.

١ ـ تبنت وزارة المعارف في المملكة العربية السعودية فكرة تشكيل أسرة وطنية لكل ميدان من ميادين المعرفة المتعلقة بالتعليم العام إيمانا منها بأهمية الدور الذي تؤديه هذه الأسر في رفع كفاءة التعليم والتعلم. وتتكون الأسرة الوطنية عادة من أشخاص متخصصين ومهتمين في مجال معين من مجالات المعرفة التي تدرس بالتعليم العام كالرياضيات، واللغة الإنجليزية. . . إلخ. وحيث إن أساتذة الجامعات المشاركين في الأسر الوطنية لهم دور بارز في اتخاذ القرارات على المشاركين بالرغم من أنهم لن يعايشوا المشكلات التعليمية التي تواجهها المدارس، فضلا عن أن الأستاذ الجامعي المتخصص ينظر إلى كثير من القضايا التربوية من زاوية نظرية بحتة، مما يجعل قراراته غير مبنية على تصور واقعي. ومن هنا نلاحظ الفصل الواضح بين النظرية والتطبيق.

٢ ـ يقوم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بتأليف الكتب المدرسية، ومن المعروف أن عضو هيئة التدريس هو إنسان متخصص في فرع من فروع المعرفة مثل التاريخ والرياضيات . . . إلخ . فمن الطبيعي أن يتحمس المتخصص لتخصصه ويعطي المادة العلمية اهتماما أكبر من اهتمامه بالمتعلم نفسه مما قد يؤدي إلى نفور الطالب من المادة العلمية بسبب جفافها وعدم مناسبتها لفهمه وإدراكه . وحيث إنه أصبح من البديهي الآن في التربية الحديثة مراعاة طبيعة المتعلم عند تصميم المناهج مع التركيز على أن المتعلم هو محور العملية التعليمية وليس بالمادة العلمية، فضلا عن أن قيام بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بتأليف الكتب المدرسية للمدرسة الثانوية قد يوقعنا بمشكلة أخرى وهي أن تأتي مقررات المدرسة الثانوية نسخة ثانية ومكررة لمقررات التعليم الجامعي .

٣ ـ إن مناهج المواد الدراسية المنفصلة في المدرسة الثانوية العامة كالتاريخ والرياضيات . . . إلخ هي من نتائج تأثير التعليم الجامعي المتخصص الذي يركز على كل فرع من فروع المعرفة على حدة . علما بأن التعليم الثانوي تعليم عام وليس متخصصا . أضف إلى ذلك صعوبة إدراك الطالب العلاقة القائمة بين فروع المعرفة التي يقوم بدراستها؛ لذا يصبح من المتعذر عليه مواجهة مشكلات الحياة والتغلب عليها . غير أن تكامل المعرفة الإنسانية وإزالة الحواجز بين مجموعة من المواد الدراسية في المجال الواحد وصياغتها على شكل علوم عامة تضم كيمياء وفيزياء وأحياء . . . إلخ ، وعلوم اجتماعية تضم جغرافيا وتاريخ واجتماع . . . إلخ ، يعتبر أقرب إلى فهم الطالب الثانوي وإدراكه ومسايرة للاتجاهات الحديثة بالتقليل من غلواء تفتيت المعرفة الإنسانية في مراحل التعليم العام .

٤ ـ تمارس الجامعات تأثيرها على التعليم الثانوي عن طريق تخريج مدرسين متخصصين بمادة واحدة فقط كالجغرافيا أو الفيزياء . . . إلخ ، على الرغم من أن الواقع الفعلي الذي تعيشه المدرسة الثانوية لا يؤيد هذا الاتجاه ، فإدارات التعليم قد تكلف مدرس الجغرافيا بتدريس التاريخ أو العكس وقد تكلف مدرس الفيزياء بتدريس الرياضيات وهكذا . وما استمرار الجامعات بهذا الاتجاه إلا دليل واضح على تأكيد واستمرار اتجاهها المتخصص على المدرسة الثانوية العامة .

٥ ـ تسعى المدرسة الثانوية العامة لتحقيق هدفها في إعداد طلابها للمرحلة الجامعية في حين تخلت عن أهدافها الأخرى كالإعداد للمهنة بعد التخرج مباشرة على الرغم من أن المطالبة بإدخال مواد عملية تطبيقية على مناهج التعليم الثانوي العام النظري تزداد يوما بعد يوم، غير أن الجامعات لا تتبنى إعداد وتدريب مدرسين مؤهلين يقومون بتدريس مواد عملية في المدرسة الثانوية العامة، وذلك لأن الجامعات العربية عموما قد حددت مسؤوليتها التقليدية في تبني الاتجاهات النظرية فقط والتخلي عما سواها. ومن الواضح أن هذا الاتجاه له خطورته لأنه يضع الحواجز والحدود الوهمية بين التعليم النظري والتعليم العملي التطبيقي مما ينشأ عنه فصل تام بين النوعين وبالتالي يؤدي إلى مسارين في التعليم تكون الغلبة فيه للمسار الذي تتبناه الجامعة وهو المسار النظري. كما أن تبني التعليم الجامعي للاتجاه النظري فقط حرم مدارس التعليم الفني ــ تجاري، وصناعي، وزراعي ــ من اهتمام الجامعات في وضع خططه وتصميم مناهجه وتحسين طرقه وأساليبه وإعداد معلميه واستقبال طلابه ــ إلا نادرا ــ لمواصلة تعليمهم الجامعي. ويعني ذلك أن مجتمعنا سوف يحرم من تشكيل كوادر بشرية فنية مدربه نحن بأمس الحاجة إليها لتنفيذ خططنا الاجتماعية والاقتصادية الطموحة.

معايير القبول في الجامعات السعودية

إن معايير القبول في الجامعات السعودية مبنية أساسا على معيار واحد هو معدل الطالب العام في امتحان الثانوية العامة، في حين أن هذه الامتحانات تعاني من مشكلات يمكن إجمالها بما يلي:

١ ـ إنها لا تعتبر معيارا ثابتا ودقيقا يمكن الاعتماد عليه في تحديد مستوى الطالب الحقيقي.

٢ ـ إنها لا تقيس تحصيل الطالب العلمي في السنتين الأوليين من التعليم الثانوي بل تهتم بالسنة الأخيرة فقط، وذلك لا يعطي صورة واضحة ومتكاملة عن تحصيل الطالب الحقيقي.

٣ ـ إنها تركز على أدنى مراتب التفكير العقلي كالحفظ والاستظهار، في حين تهمل قياس جوانب مهمة في بناء شخصية المتعلم.

وعلى ضوء ذلك، فإن من الضروري تصميم امتحانات تتصف بالموضوعية والدقة والثبات كي يمكن الاعتماد عليها في تحديد مستويات الطلاب الحقيقية. وبذلك يمكن تحديد نواحي الضعف في كل مادة من المواد الأساسية في التعليم الثانوي ليتسنى للمسؤولين تقديم برامج علاجية remedial programs غرضها رفع المستوى العلمي للطالب الثانوي قبل التخرج من المرحلة الثانوية ويمكن التأكيد ـ مرة أخرى ـ على أن تقديم البرامج العلاجية لتأهيل الطلاب الذين يعانون من نقص الإعداد للمرحلة الجامعية هي مسؤولية المدرسة الثانوية وليست مسؤولية المرحلة الجامعية، وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية ونفسية أكدتها دراسات علمية تم عرضها خلال مناقشة المشكلة.

وعلى أية حال، فإن إقامة الدورات المكثفة على مستوى الجامعة لا نجد ما يبرره خاصة وأن المدرسة الثانوية أخذت على عاتقها تحمل هذه المسؤولية. فالطالب الذي يعاني من مشكلة نقص الإعداد العلمي للمرحلة الجامعية لا يمكن السماح له بأية حالة من الأحوال التسجيل في الجامعة بل يوجه للعمل في المجتمع بما يتفق وقدراته واستعداداته الحقيقية. ولكي يتم توجيه الطالب لما يناسب قدراته ورغباته يفترض وجود نظام توجيه وإرشاد طلابي جيد في المدرسة الثانوية وهذا النظام سوف يسهم في تحديد مواطن القوة والضعف عند الطلاب خاصة في مجالات التحصيل الدراسي والشخصية، وبعد ذلك يمكن تعزيز جوانب القوة وتدعيمها وعلاج جوانب الضعف والتخلص منها كما أن نظام التوجيه والإرشاد ينبغي أن يتصف بالمتابعة المستمرة والعمل الدؤوب والملاحظة الدقيقة واستخدام الاختبارات المقننة في مجالات التحصيل الدراسي والميول والمواهب الشخصية كي يصبح بالإمكان اكتشاف مواهب وقدرات وميول الطلاب والعمل على توجيهها الوجهة السليمة بما يعود بالنفع الكبير على المتعلم من جهة وعلى الخطط الاقتصادية والاجتماعية الطموحة من جهة أخرى.

ولكي يتم التعاون الناجح بين المدرسة الثانوية والجامعة في سبيل تحسين جودة التعليم ينبغي السير على الخطوات التالية:

١ ـ يجب أن يشعر المربون في المرحلتين ـ الثانوية والجامعة ـ أن هناك اهتمامات مشتركة تهم الطرفين في سبيل تحقيق التعاون الفعال بينهما، كما ينبغي الابتعاد عن كل القضايا التي من شأنها عزل أحد الأطراف عن الطرف الآخر واستحواذه على العمل بمفرده.

٢ ـ يجب أن يكون المسؤولون عن التعليم الثانوي على علم ودراية بكل شروط ومتطلبات القبول بالجامعات السعودية كي يمكنهم في ضوء ذلك توجيه الطلاب لما يتناسب وقدراتهم واستعداداتهم ورغباتهم، كما ينبغي ألا تغير الجامعات شروط قبولها قبل إجراء التنسيق المطلوب مع المسؤولين عن التعليم الثانوي بفترة زمنية كافية.

٣ ـ ينبغي إقامة جسور اتصال بين الطرفين تتمثل بتبادل الزيارات بين المسؤولين وإرسال النشرات والكتيبات الخاصة بالأنظمة الجديدة، وتهيئة الظروف المناسبة للطالب الثانوي ـ القريب من الجامعة ـ باستعارة الكتب وبالمشاركة في الأنشطة اللاصفية كالنشاط الاجتماعي والثقافي والرياضي وعشائر الجوالة . . . إلخ لإزالة وتذويب العقبات والحواجز المصطنعة بين المرحلتين.

٤ ـ ينبغي أن ترتبط مقررات التعليم الثانوي ارتباطا وثيقا بمقررات التعليم الجامعي بالنسبة للطلاب الذين تؤهلهم قدراتهم لمواصلة التعليم الجامعي وذلك لضمان استمرارية التعليم وسهولة ويسر انتقال الطلاب من المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية. كما ينبغي التشديد على عدم التداخل والتكرار بين مقررات المرحلتين ويمكن تحقيق ذلك عن طريق فتح قنوات اتصال مباشرة بين المسؤولين في كلتا المرحلتين للاشتراك بالمناقشة والتخطيط للمقررات الدراسية في المرحلة الثانوية.

٥ ـ وقد تبين أن نسبة كبيرة من الذين يلتحقون بمهنة التدريس هم من غير المقتنعين

أو الراغبين بالتدريس أصلا . لذا ينبغي أن تنهج الجامعات ـ التي تسير على نظام الساعات المعتمدة ـ مسلكا جديدا في توجيه طلابها إلى الكليات المختلفة في جعل السنتين الأوليين من التعليم الجامعي إعدادا عاما لكل الطلاب وفي بداية السنة الثالثة يمكن للطالب الالتحاق بالتخصص الذي يرغبه .

كما ينبغي أيضا أن تقوم الجامعة بوقف صرف مكافآت الطلاب الذين يتخصصون في مجالات لم يعد المجتمع بحاجة ماسة لها حتى يزداد تنافس الطلاب وإقبالهم على كلية التربية وأقسام وكليات الجامعة التي يحتاجها المجتمع في تنفيذ خططه التنموية الطموحة وبالتالي يمكن انتقاء أفضل الكفاءات البشرية لسد حاجة البلد من المعلمين المؤهلين . كما يجب عدم إغفال آراء المربين والمسؤولين عن التعليم الثانوي فيما يختص بانتقاء المعلم وإعداده وتدريبه حيث إنهم سوف يسهمون بآراء جيدة ومفيدة بحكم علاقتهم الوثيقة بعملية التعليم .

وحتى نضمن انخراط الكفاءات البشرية الجيدة في سلك التعليم ينبغي أن تقبل الجامعة الطلاب الجدد الذين تنطبق عليهم شروط القبول فيها ويعامل هؤلاء كطلاب إعداد عام ولا يعتبر قبولهم في الجامعة قبولا نهائيا حتى يتمكنوا من الحصول على قبول من إحدى كليات الجامعة . ويشترط لالتحاق الطالب بكلية التربية ما يلي :

١ ـ معدل تراكمي ـ للسنتين الأوليين من التعليم الجامعي ـ لا يقل عن ٣ من ٥ نقاط .

٢ ـ اجتياز مقابلة شخصية .

٣ ـ تقديم توصيتين من أساتذة قاموا بتدريسه مواد إجبارية في كلية التربية .

وعلى ذلك فإن كلية التربية تختار طلابها من بين الطلبة المتفوقين الذين يتوقع لهم مستقبل عظيم في الرفع من شأن مهنة التدريس .

كما وأن كلية التربية سوف تخرج معلمين على مستوى عال من الجودة يمكنهم أن

يسهمـوا بفاعلية في رفع مستوى طالب المدرسة الثانوية أكاديميا واجتماعيا ونفسيا والذي سوف يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى النوعي للطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي، حيث إن التعليم الثانوي هو الرافد الأكبر ــ إن لم يكن الوحيد ــ للتعليم الجامعي.

الخاتـمـة

إن ربط التعليم الثـانوي بالتعليم الجامعي بطريقة جيدة يمكن أن يسهم في رفع كفاءة وجودة التعليم الثانوي والجامعي على حد سواء. بيد أنه من غير الممكن الوصول إلى مثل هذه النتيجة الجيدة إلا عن طريق التفكير جديا في تغيير بنية التعليم الثانوي الحالية حيث إن التعليم الثـانوي بشكله الحاضر لا يلبي احتياجات المجتمع لأنه مازال يحتفظ بمسارات تقليدية متوازية كالتعليم العام، والفني والمهني. وكل مسار منفصل عن الآخر في أهدافه ومناهجه وإدارته وإعداد معلميه وطرقه وأساليبه كما أن مشكلة عدم وجود توزان في توزيع الطلاب على المسارات المذكورة يرجع سببه إلى إقبال الطلاب الشديد على التعليم الثانوي العام ــ بفرعيه الأدبي والعلمي ــ لمنزلته الاجتماعية المرموقة وانفتاحه على التعليم الجـامعي. ولـذا بات من الملح جدا التخلص من نظام المسارات «الفروع» المتوازية في التعليم الثانوي والسعي حثيثا وبجدية نحو بناء مدرسة ثانوية واحدة متكاملة في برامجها وتحت إدارة واحدة.

كما ينبغي أن تتصف هذه المدرسة بالشمول والتكامل من حيث تأكيدها على الثقافتين النـظرية والعملية وعـدم الفصـل بينهما، وأصبح من الضروري جدا أن تسعى المدرسة الثانوية الجديدة إلى تبني هدف الإعداد للمهنة إلى جانب هدف الإعداد لمواصلة التعليم وهدف بناء الإنسان المسلم الصالح القوي، حتى إذا ما أقفلت الجامعة أبوابها أمام الطالب الثانوي أصبح بمقدوره أن يتجه للعمل في مهنة قد أعد لها أثناء دراسته في المدرسة الثانوية.

كما ينبغي أن تقوم المدرسة الثانوية الجديدة بتوجيه الطالب حسب قدراته واستعداداته وميوله، وهي بذلك لا تمكن الطالب من ذوي الكفاءات الأكاديمية المتواضعة بمواصلة تعليمـه الجامعي. وعلى ذلك فهي سوف تسهم في رفع المستوى النوعي لمدخلات التعليم الجامعي من جهة وتزويد المجتمع بكوادر بشرية مدربة لتنفيذ خططه التنموية الطموحة من جهة أخرى.

وينبغي أن تتصف المـدرسة الجديدة بتعدد تخصصاتها كي تقابل احتياجات الفرد واحتياجات المجتمع على حد سواء، كما ينبغي أن تسعى لتحقيق الأهداف التالية : الإعداد لمواصلة التعليم الجامعي والإعداد لمهنة بعد التخرج مباشرة، وبناء الإنسان المسلم الصالح القوي، فهذه المدرسة سوف تكون قاعدة صلبة تزود المجتمع بكوادر بشرية جيدة نحن بأمس الحاجة إليها في الوقت الحاضر، وكذلك تعتبر قاعدة يمكن أن يرتكز عليها التعليم الجامعي لأنها سوف تزوده بطلاب على مستوى عال من الجودة والإعداد العلمي لمواصلة تعليمهم بدون الحاجة إلى دورات تأهيلية أو مكثفة. وعلى ذلك، فإن هذه المدرسة الجديدة سوف لا تسمح للطلاب الذين يعانون من ضعف الإعداد العلمي في مواصلة تعليمهم الجـامعي لأنهم سوف يشكلون عبئـا اقتصـاديا واجتـماعيا ثقيلا على التعليم الجـامعي لاحتياجاتهم مقررات علاجية أو دورات مكثفة حتى يصلوا للمستوى المنشود والذي سوف يؤثر تأثيرا سلبيا على مخرجات التعليم الجامعي .

المراجـع

[١] المملكة العربية السعودية، وزارة المعارف. *فصول في تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية ـ التعليم الثانوي*، الرياض، ١٤٠٣هـ.

[٢] الجماز، سعود. «تطبيق برنامج تطوير التعليم الثانوي بالمملكة،» جريدة *عكاظ*، العدد ٦٨٥٨، السبت ٢ رجب ١٤٠٥هـ، ص ١٣.

[٣] عبدالسلام، أحمد. «واقع التعليم العالي المعاصر في الوطن العربي.» *المجلة العربية للتربية*، مج ٢، ع ٢ (١٩٨٢م).

[٤] اللجنـة الوطنية الأمريكية لإصلاح التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية. «أمة معرضة للخطر.» ترجمة وعرض يوسف عبدالمعطي، *مجلة رسالة الخليج العربي*، ع ١٢ (١٤٠٤هـ).

[٥] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. *ندوة مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبـل الجـامعي والتقرير الختامي والتوصيات والملاحق المنعقدة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض في الفترة من ٩ـ١٣/٧/١٤٠٥هـ*، الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٥هـ.

[٦] الكلية الجامعية بالبحرين، *الدليل الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١م*، المنامة: الكلية الجامعية، ١٩٨٠م.

[٧] إدارة الشؤون التعليمية بجامعة قطر. *دليل الطالب الجامعي* ١٩٨١/١٩٨٢م.

[٨] جامعة الملك سعود، *دليل طالب كلية العلوم* ١٤٠٣/١٤٠٤هـ.

[٩] جامعة الرياض، *مرشد الطالب المتقدم للدراسة في جامعة الرياض للعام الجامعي* ١٤٠٠/١٤٠١هـ.

[١٠] جامعة الملك سعود، *دليل الطالب المستجد* ١٤٠٤/١٤٠٥هـ.

[١١] جامعة الملك سعود، *دليل كلية الآداب*.

[١٢] جامعة الملك سعود، محضر جلسة مجلس كلية التربية رقم ١٤ للعام الدراسي الجامعي ١٤٠٤/١٤٠٥هـ.

[١٣] Carnegie Commission or Higher Education. *Continuity and Discontinuity: Higher Education and Schools.* New York: Mc Graw Hill, 1973.

[١٤] Snyder, N. "School - College Articulation and the Maginot Line." Speech delivered at the Commissioner's Second Annual Conference on Non-Traditional Studies. Glens Falls, New York, Oct. 1975.

[١٥] Blanchard, B.E.A. *National Survey of Curriculum Articulation between the College of Liberal Arts and the Secondary School.* Chicago: Depaul University Press, 1971.

[١٦] Sizer, T. R. "When They Leave High School." *The Chronicle of Higher Education,* 8 (1973).

[١٧] Bandy, G. Irene. "One State's Attempt to Eliminate Remediation, Ready or Not, High School Graduates Are Going to College," *NASSP Bulletin* 69, No. 479 (March 1985).

[١٨] العبيدي، غانم سعيد، وحنان عيسى الجبوري. *أساليب القياس والتقويم في التربية والتعليم*، الرياض: دار العلوم، ١٤٠١هـ.

[١٩] عطية، نعيم. «التقويم التربوي في البلاد العربية.» *المجلة العربية للتربية*، مج ٢، ع ٢ (سبتمبر ١٩٨٢م).

[٢٠] السمان، محمود علي. «الدور الذي يجب أن تقوم به كليات التربية في تطوير التعليم السابق للتعليم العالي في العالم العربي.» *الندوة الثانية لكليات التربية في العالم العربي المنعقدة بكلية التربية جامعة الرياض في الفترة مابين* ١٥-١٩/٥/١٣٩٨هـ. الرياض: مطابع جامعة الرياض، ١٣٩٨هـ.

[٢١] جرادق، مراد. «تقنية التعليم وأثرها في تطوير مناهج الرياضيات في البلاد العربية.» *المجلة العربية للتربية*، س١، ع١ (يوليو ١٩٨١م).

[٢٢] الجلال، عبدالعزيز، «إعداد المدرس بين كليات التربية والكليات الأخرى.» *الندوة الثانية لكليات التربية في العالم العربي المنعقدة بكلية التربية جامعة الرياض في الفترة مابين ١٥-١٩/٥/١٣٩٨هـ*، الرياض: مطابع جامعة الرياض، ١٣٩٨هـ.

[٢٣] جامعة الملك سعود، عمادة القبول والتسجيل، قسم الكمبيوتر. «بيانات بالطلاب المحولين من وإلى كلية التربية للفصل الأول من العام الدراسي ١٤٠٥/١٤٠٦هـ.»

[٢٤] The National Center for Educational Statistics. *High School and Beyond.* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1980.

[٢٥] The National Comission on Excellence in Education. *A Nation at Risk The Imperative for Educational Reform.* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1973.

[٢٦] Boyer, E. *High School: A Report on Secondary Education in America.* New York: Harper and Row, 1983.

[٢٧] The Carnegie Foundation for the Advancement of Teaching, *The Condition of Teaching: A State Analysis.* Princeton, NJ.: Princeton University Press, 1983.

[٢٨] جامعة الملك سعود، إدارة الدراسات والتنظيم. *دراسة تحليلية لفروق التحصيل بين خريجي وخريجات جامعة الملك سعود ١٣٩٨هـ/١٤٠٢هـ.* الرياض، ١٤٠٤هـ.

The Negative Connection Between Secondary Education and Higher Education and Its Influence on the Quality of Education

Abdul-Aziz A. Al-Babtain
Assistant Professor, Department of Education
College of Education, King Saud University
Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. The statement of the problem was to investigate the mutual negative connection between high school and university and its influence on the quality of education.

The high school provides students with a lack of preparation to continue their education and at the same time the university accepts and prepares unqualified teachers to teach in the high schools.

The aim of this study was to establish cooperation and open channels of communication between high schools and universities in order to raise the achievement of students in both stages, and also to choose and prepare good teachers to teach in high schools.

This study reviewed the weaknesses of high school students, as well as the policy of the university in terms of choosing and preparing high school teachers.

Finally, this study provided some suitable solutions to this problem.